Anwer Mohamed Ahmed ABUJANAH¹

**THE NATURE OF COMPETITION IN US-EUROPEAN
RELATIONS AND ITS DETERMINANTS**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.22>

Research Article

Received:

26/09/2021

Accepted:

05/10/2021

Published:

01/11/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Competition is among the pivotal features and it considered as one of the international interaction movement. Generally, relationships between all countries, such as relations between individuals, no matter how close and cooperative they face, are not without manifestations of competition and conflict that may take a peaceful structure, and even take the method of violence that sometimes reaches the degree of physical confrontation.

Since the end of the Cold War, international competition has become an inevitable phenomenon that characterizes international relations due to the absence of an ideological counterfactual, and as a result of many of these forces owe the same ideology as the strongest powers on the international scene. It can be noticed that they are competing forces rather than conflicting forces. Characterized by the rules of management of international relationships between these most powerful features is competition feature, not the conflict.

Accordingly, the phenomenon of international competition is an aspect of international dealings. In addition it is a dominant characteristic of most international transactions between several states, especially when it comes to the economic aspect, as the conflict of interests between states necessitates the supremacy of competition in international relations.

The US-European relations are stated as other manifestations of interaction between countries and do not differ too much from other international relationships, as they have cases of competition despite the manifestations of cooperation and understanding between them in many life aspects towards various international issues, but the competition between them has its nature and specifics.

This topic aims to identify the nature of competition in relations between the United States of America and the European Union countries in several vital regions of the world, most notably the Middle East and the African continent.

Key words: International Competition, International Relations, International Conflict, The Middle East.

¹ Dr. , Bani Waleed University, Libya, dranwer00@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-1384-0987>

طبيعة التنافس في العلاقات الأمريكية-الأوروبية ومحدداته

أنور محمد أحمد أبوجناح²

الملخص

يعد التنافس من ضمن السمات والملامح الرئيسية لحركة التفاعل الدولي، فالعلاقات بين كافة الدول كالعلاقات بين الأفراد مهما تشهد من تقارب وتعاون فإنها لا تخلو من مظاهر التنافس والصراع الذي قد يأخذ شكلاً سلمياً، بل ويأخذ أسلوب العنف الذي يصل إلى درجة التصادم العضوي في بعض الأحيان.

ولقد أصبح التنافس الدولي ومنذ انتهاء الحرب الباردة ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية بسبب غياب المعطى الأيديولوجي المضاد، وبسبب كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الأيديولوجية التي تحملها أكبر القوى على الساحة الدولية يمكن ملاحظة أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات الدولية بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع. وعليه فإن ظاهرة التنافس الدولي تعد وجهاً من أوجه التعامل الدولي بل هو صفة غالبة على معظم التعاملات الدولية بين الدول خاصة في جانبها الاقتصادي حيث أن تضارب المصالح بين الدول يحتم سيادة التنافس في العلاقات الدولية.

وتعتبر العلاقات الأمريكية الأوروبية كغيرها من مظاهر التفاعل بين الدول ولا تشد عنها، إذ تشهد حالات من التنافس على الرغم من مظاهر التعاون والتفاهم الظاهرة بينهما في كثير من المواقف تجاه القضايا الدولية المختلفة يبدأ أن التنافس بينهما له طبيعته وخصوصياته.

ويهدف هذا الموضوع إلى التعرف على طبيعة التنافس في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في عدة مناطق حيوية من العالم أبرزها منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال محاولة إلقاء الضوء على واقع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بوصفهما من القوى الرئيسية في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي، الاتحاد الأوروبي، الشرق الأوسط.

المقدمة:

شهد النظام الدولي مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي تحولات كبرى على الصعيد العالمي، كقيام الوحدة الألمانية، وانحيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المنظومة الاشتراكية وقيام حرب الخليج الثانية ساهمت هذه الأحداث وغيرها مجتمعة في إنهاء الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الرئيسية في النظام الدولي بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي نجم عنه بروز وضع دولي جديد يتميز بوجود قوة عسكرية ذات سمة انفرادية في قيادة هذا الوضع الدولي الجديد، مع تنامي العامل الاقتصادي الذي أصبح يشكل محوراً رئيسياً في تعريف وتبيان قوة الدولة بوصفه بديلاً عن قاعدة القوة العسكرية.

وبسبب غياب المعطى الأيديولوجي المضاد أصبح التنافس الدولي ومنذ انتهاء الحرب الباردة ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية إذ شكلت العديد من مناطق العالم بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية أبرزها الشرق الأوسط والقارة الأفريقية ووسط آسيا مسرحاً للتنافس العالمي بين القوى الكبرى، وبالذات بين الحليفين الشريكين الولايات المتحدة

² د. ، جامعة بن وليد، ليبيا، dranwer00@gmail.com

الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إذ حاول كل طرف صياغة وبلورة مصالحه العليا عن طريق طرح مشاريع ذات سمة تنسجم ومعطيات الوضع الدولي الجديد، الأمر الذي ساهم في بروز تنافس حقيقي بين القطبين للسيطرة على تلك المناطق الحيوية والاستثمار بمواردها الاقتصادية ويتضح ذلك التنافس بين القطبين جلياً في منطقة الشرق الأوسط وكذلك بالقارة الأفريقية.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع العلاقات الأمريكية الأوروبية في سياق تنافس الطرفين على عدة مناطق حيوية جداً من العالم خاصةً الغنية منها بالموارد الاقتصادية كالنفط بمنطقة الشرق الأوسط وتسابق نفوذ الطرفين بالقارة الأفريقية، فبعد تفكك ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية، بدأت العلاقات الأمريكية الأوروبية تأخذ منحاً آخر، حيث بدأت علاقاتهم تدخل دائرة التنافس بدلاً من التحالف بعد زوال الخطر المشترك الذي يجمع الطرفين بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وبدأت تظهر في الأفق مظاهر التنافس بين الطرفين في العديد من مناطق العالم.

عليه تأتي الدراسة للكشف عن مشكلة حقيقية وموقف غامض في علاقة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول هذه المناطق من العالم، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتمثل في التالي:

- ماهي المظاهر والتجليات الرئيسية لهذا التنافس؟
- هل ستتحول مظاهر التنافس إلى صراع بين ضفتي الأطلسي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق دراستنا هذه من فرضية مفادها: " إن كل ما أظهرته كل من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة الأوروبية في عدة مناطق حيوية بالعالم بعد انتهاء الحرب الباردة يمكن اعتباره مظهراً من مظاهر التنافس الدولي بينهما، وإن هذا التنافس يأخذ السمة الاقتصادية ولا يصل إلى مستوى الصراع والصدام المسلح".

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة أهداف لعل من أهمها:

- 1- إبراز طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص معرفة أهم عوامل التقارب والتباعد في هذه العلاقة بين الطرفين خلال الحرب الباردة وعقب انتهاء هذه الحرب.
- 2- إبراز أهم المناطق الحيوية بالعالم كمناطق الشرق الأوسط والقارة الأفريقية التي يتنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاستثمار بمواردها الاقتصادية.
- 3- التعرف على محددات التنافس الأمريكي-الأوروبي.

التعريفات الإجرائية:

في صدد مفاهيم هذه الدراسة تجدر الإشارة إلى أن المقصود بمصطلح التنافس من حيث دلالاته اللغوية هو: التزاحم والتسابق بين الأفراد والجماعات والدول في سبيل التفوق لبلوغ قيمة معينة. كما يقصد بالطرف الأوروبي هنا هو دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام بغض النظر عن السلوكيات الخصوصية لبعض من هذه الدول الأعضاء. أما منطقة الشرق الأوسط فيقصد به تلك المنطقة الممتدة التي تشمل إيران وتركيا والجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام وكذلك منطقة شمال أفريقيا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولة إلقاء الضوء على واقع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بوصفهما من القوى الرئيسية في النظام العالمي، فالولايات المتحدة تترجم القوى الدولية، فهي قوى عظمى من جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية، أما الطرف الآخر فلا يقل شأنًا عن الولايات المتحدة فالاتحاد الأوروبي بات يُشكّل قوة اقتصادية جبّارة أيضاً عن طريق الوحدة السياسية. وتوضح أهمية الدراسة أيضاً، في موضوع طبيعة العلاقة بين القطبين الدوليين، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي علاقة تنافس على مناطق حيوية من العالم أبرزها الشرق الأوسط التي باتت تشكل محور التفاعل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لما تشكّله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية إذ تحتوي على أكبر مخزون للنفط العالمي، فضلاً عن موقعها المتوسط بين قارات العالم، وباعتبارها سوقاً استهلاكية كبيرة لمنتجات الطرفين الأمريكي والأوروبي.

حدود الدراسة:

من المُسلم به في كل دراسة أن تكون ذات حدود زمانية ومكانية محددة وذلك لضبط موضوع الدراسة من الناحية العلمية وتأتي هذه الدراسة ملتزمة بحدود الزمان والمكان. فمن حيث الحدود الزمانية فإنها ستتبع الخطوط العامة لتطور العلاقات الأمريكية الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى فترة تسعينيات القرن الماضي وهي فترة انتهاء الحرب الباردة. أما من حيث الحدود المكانية فإن الدراسة ستركز على التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وكذلك التنافس بين الطرفين في القارة الأفريقية.

منهج البحث:

إن دراسة التنافس الأمريكي الأوروبي يمكن تناوله في أكثر من زاوية، الأمر الذي يعني أن الحقول السياسية المختلفة تستطيع أن تجعل من هذا الموضوع محلاً لاهتمامها، خاصةً حقل النظم السياسية، والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، لذلك فإننا سنتناول هذا الموضوع من خلال مناهج قد تكون متداخلين فيما بينها وهي: المنهج التاريخي، ومنهج الاستشفاف الاحتمالي، ومنهج المصلحة القومية. فالباحث في العلوم السياسية عندما يلجأ إلى التاريخ فإن الذي يهمله ليس المتابعة الزمنية للوقائع، وإنما استخدام تلك الوقائع في الاستدلال أو في تفسير الظاهرة السياسية، فالتاريخ ضروري في أي تحليل سياسي ولهذا جاء اعتمادنا على هذا المنهج. أما منهج الاستشفاف الاحتمالي فإننا سنلجأ له لغرض توظيفه في الدراسة لاستشفاف مستقبل العلاقات الأمريكية – الأوروبية في المناطق الحيوية والهامة بالعالم.

تقسيم الدراسة:

وسيتم توزيع محاور هذه الدراسة بشكل منهجي بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة محل الدراسة، وذلك وفق التقسيم التالي:

- المبحث الأول: طبيعة التنافس الأمريكي الأوروبي
- المطلب الأول: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية
- المطلب الثاني: طبيعة التنافس الأمريكي-الأوروبي
- المطلب الثالث: مناطق التنافس الأمريكي-الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة
- المبحث الثاني: محددات التنافس الأمريكي الأوروبي
- المطلب الأول: المحدد السياسي الدولي
- المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي والتجاري
- المطلب الثالث: المحدد العسكري

المبحث الأول: طبيعة التنافس الأمريكي الأوروبي

المطلب الأول: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً: عوامل التقارب في العلاقات الأمريكية-الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية:

على مدى عقود مضت كانت هناك عوامل ثلاثة وراء تماسك العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين: كان العامل الأول يتمثل في تمسك الاتحاد السوفييتي السابق بأيديولوجيته الشيوعية وسياسته التي يرى فيها الأوروبيون والأمريكيون خطراً مشتركاً يهددهم. الأمر الذي جعل الأوروبيون وبحكم موقعهم الجغرافي يسعون إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التصدي لتهديدات الاتحاد السوفييتي السابق. أما العامل الثاني فكان يتمثل في المصالح الاقتصادية أمريكا في أوروبا، بينما يظهر العامل الثالث في وجود جيل جديد من النخبة الأوروبية والأمريكية التي كانت خلفياتها الشخصية وخبراتها تدفعها للالتزام بقوة بفكرة الوحدة الأطلنطية (السيد أمين، 2001).

لقد أدى إعلان الإدارة الأمريكية بما عرف بمبدأ ترومان العام 1947 والقاضي بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول أوروبا التي تتعرض للتهديد من جانب الشيوعية، فضلاً عن تطويق منابع النفط في الشرق الأوسط بغلاف من القوة العسكرية (bernard, 1977)، إلى زيادة تكريس القطيعة بين السوفييت والأمريكيين، وبعد ثلاثة أشهر من إعلان مبدأ ترومان أعلن في الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع مارشال الذي يتلخص في وجوب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا قبل انهيار اقتصادها (عدنان طه، 1997)، لتشرف الولايات المتحدة وفي أوروبا ذاتها على تصميم وتنفيذ خطة مارشال للانبعاث الاقتصادي الأوروبي، ولفترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة عقود (غالب أحمد، 2002).

وإلى جانب التعاون الأمريكي-الأوروبي في المجال الاقتصادي تأسس على الصعيد الدفاعي ما يسمى "منظمة شمال حلف الأطلنطي" وذلك في مسعى من دول أوروبا في إيجاد جهاز يقيها خطر الشيوعية (رياض، 1986)، وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بفكرة دول أوروبا الغربية فدخلت في مفاوضات مع دول ميثاق الأطلسي ليسفر عنه توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في 4-أبريل-1949م (ممدوح محمود، 1972).

لقد كان التوقيع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للعضوية بهذا الحلف بمثابة ثورة كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيث أصبح بإمكان الحكومة الأمريكية ولأول مرة زمن السلم عقد أحلاف خارج القارة الأمريكية (رياض، 1986).

ومن جانب آخر تحكم العلاقات الأمريكية-الأوروبية مجموعة من الأسس المتينة والقواعد الصلبة التي تضبط بدورها حركة التوازنات بين الطرفين في القوة والمصالح والمواقف والتحالفات والأزمات ومن هذه الأسس:

- 1- الشراكة التاريخية.
  - 2- منظومة القيم التي يتبناها الغرب وفي مقدمتها: حقوق الإنسان والحريات الشخصية والحريات الاقتصادية والسياسية، والنظام الديمقراطي بأشكاله المتعددة... إلخ.
  - 3- المصالح المشتركة (ناعوم، 2004).
  - 4- وضع الأسس اللازمة لضبط حركة المجتمع الدولي بعد كل دورة تاريخية جديدة مثل: تعزيز السلام العالمي، التعاون المشترك لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الغرب أو ما يتصوره الغرب من تحديات كالإرهاب، والتطرف، والأفكار، والأيديولوجيات المناهضة كمجموع الإسلام السياسي.
- ولقد ظلت علاقات التعاون والتقارب بين الطرفين متينة حتى بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وما تلاه من انهيار الكتلة الشيوعية، إذ أن الغير حدث في عوامل التقارب حيث شهدت هذا العوامل بعض التغيرات من ذلك بروز عوامل جديدة لعل أهمها ما يتعلق بمسألة الإرهاب الدولي، وأيضاً بروز بعض الأزمات الدولية التي تنعكس آثارها على مصالحهما الاستراتيجية كقضية العقوبات على إيران والأزمة الأوكرانية وغيرها.

ثانياً: عوامل التباعد في العلاقات الأمريكية-الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية:

يشير استعراض تاريخ العلاقات الأمريكية-الأوروبية منذ انتهاء الحرب الثانية حتى نهاية الحرب الباردة إلى أن التحالف الاستراتيجي الذي دارت حوله العلاقات الأمريكية-الأوروبية لم يمنع من وقوع حالات من الاختلاف أدت إلى ظهور نوع من التباعد الذي وصل إلى مستوى التنافس مثلما ظهر في مواقف فرنسا أثناء أزمة السويس (محمود شريف، 2002).

لقد جات حرب 1956 لتكشف عن تعارض في المواقف والسياسات وبرهنت على وجود تباينات جذرية على وجود تباينات جذرية في المصالح الاستراتيجية وكانت بمثابة التأكيد العملي لشعار أن المصلحتين الأمريكية والأوروبية كانتا في حقيقتها النهائية أمراً واحداً (اسماعيل صبري، 1974).

فمن نتيجة حرب السويس أن توترت العاقبة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أظهر نوعاً من التصدع في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، فالموقف الأمريكي تجلى بوضوح بالجملة التاليتين: "عمليات عسكرية كلاً، غير ذلك نعم" (رياض، 1986)، ويرجع ذلك لعدة أسباب أبرزها أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن النفوذ الفرنسي-الإنجليزي في الشرق الأوسط في تدهور مستمر كما أنها ترى بأن نفوذها بدأ يقوى ويزداد في منطقة الشرق الأوسط فظهر على إثر ذلك مشروع أيزنهاور لمل الفراغ الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في يناير 1957 (council of foreign relation, 1958). وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تمتص بقوة بعض الاختلافات على صعيد التحالف الأطلسي (طوال الخمسينيات) إلا أنه منذ نهاية الخمسينيات وطوال فترة الستينيات من القرن العشرين بدأت ترتفع تدريجياً نغمة الاختلافات وبخاصة حول الاستراتيجية العسكرية لحلف الأطلسي وحول طبيعة العلاقات الاقتصادية على نحو عمق من مصادر الخلل في تماسك التحالف نفسه، مع تزايد عدم التوافق بين مصالح جانبي المحيط (نادية محمود، 1986). كما يعتبر مجيء شارل ديغول للسلطة عام 1958 من ضمن العوامل التي عمقت التغيير في العلاقات الأمريكية-الأوروبية (اسماعيل صبري، 1974)، إذ ظهر الخلاف مبكراً بين الولايات المتحدة والجنرال الفرنسي ديغول حول نوعية البناء الأوروبي، بعد أن رفع الرئيس الفرنسي شعار "أوروبا من الأطلسي إلى الأورال"، وسعيه إلى إنشاء قوة نووية فرنسية مستقلة ومطالبته بقيادة ثلاثية الناتو، ليقرر بعد ذلك الانسحاب من القيادة العسكرية لحلف الأطلسي "الناتو" العام 1966 كترجمة على تجاهل الولايات المتحدة طلبه في إقامة قيادة ثلاثية مشتركة للتوجيه السياسي للحلف تكون فرنسا أحد أعمدتها بالإضافة إلى إحساس ديغول بأن مستقبل التحالف يتقرر من خارج القارة الأوروبية (نزيرة، 1975).

كما أدت حرب أكتوبر 1973 إلى تفجير التناقضات الأوروبية الأطلسية حول المنطقة العربية، فبالرغم من أن المصالح الأوروبية والأمريكية تتطابق أو على الأقل تتقارب إلا أن هذه الحرب أوضحت مدى اختلاف المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بين جانبي الأطلسي، ويرجع ذلك الاختلاف إلى اعتماد أوروبا وبدرجة أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية على امداداتها النفطية من النفط العربي (نادية محمود، 1986).

كما برزت عوامل التباعد بين الأمريكيين والأوروبيين أيضاً في العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران والتي بدأت منذ العام 1979 بسبب الشعور الأوروبي من أن الولايات المتحدة تسعى بالانفراد في اتخاذ قرارات باسم التحالف الأطلسي دون مشاورات مسبقة مع الأوروبيين، كذلك خشية تلقي خسائر اقتصادية متوقعة في حال مساندتهم للقرارات الأمريكية (نادية محمود، 1986).

وعموماً يمكن القول إن عوامل التباعد في العلاقات الأمريكية-الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تتحدد في ثلاثة أطر، هي التالية (علي الدين، 1988):

- 1- الإطار الاستراتيجي: حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية دائماً على دفع الأوروبيين للمشاركة بشكل أكبر في تحمل أعباء الدفاع عن أوروبا، وهذا الأمر يقلق الأوروبيين ويجعلهم في حالة توتر مع الأمريكيين.
- 2- الإطار السياسي: وتتمثل في اختلاف نظرة كل طرف لقضايا العالم وشؤونه.
- 3- الإطار الاقتصادي: وهو الأكثر توتراً في العلاقة بين الطرفين، بسبب زيادة التنافس على الأسواق الخارجية الدولية، والاختلاف في مجال السياسات المالية والضريبية.

المطلب الثاني: طبيعة التنافس الأمريكي-الأوروبي:

بعد دراسة عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الأمريكية-الأوروبية يصبح من الضرورة بمكان دراسة طبيعة هذا التنافس والمقصود بطبيعة التنافس الأمريكي-الأوروبي هو الملامح العامة والرئيسية التي يتسم بها هذا التنافس. وللتعرف على الملامح الأساسية للتنافس الأمريكي-الأوروبي ينبغي دراسة حركية التفاعل البيني في العلاقة بين ضفتي الأطلسي من خلال تحليل مسارها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وضبط نقاط التنافس التي تظهر في هذه الحركية، ومن ثم فهم مضامينها، وبالتالي إبراز ملامحها الأساسية التي تشكل هذا التنافس.

إن متابعة تطور العلاقات الأمريكية-الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكما اتضح لنا تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت زمام المبادرة في صياغة وتوجيه هذه العلاقة في مسار الشراكة في إطار ما عرف بـ " الكتلة الغربية " التي جعلت لمفهوم الغرب معنى محدد بدلالة سياسية.

لقد كانت ولا تزال الشراكة مع أوروبا من أهم وأبرز أسس السياسة الأمريكية التي اعتمدت على فكرة أو أسلوب الاحتواء في ظل الحرب الباردة، وذلك بقصد تطويق ما كانت تسميه الولايات المتحدة الأمريكية بالخطر الشيوعي وعزل الاتحاد السوفيتي سابقاً وتطويق احتمالات ظهور منافسين جدد واحتواء مصادر الخطر المحتملة في مناطق المصالح الحيوية عن طريق دمج تلك المناطق بدائرة النفوذ الأمريكي (كريم، 1997).

وإذا كان انهيار المعسكر الشيوعي قد دفع البعض إلى تبني رأي مشروع حول احتمالية تفكك التحالف الأطلسي فإن من أدرك المنطق الأعمق لفلسفة الاحتواء قد عرف تسرع وبساطة هذا الرأي. لقد كانت أوروبا الغربية الباب الذي تجاوزت منه الولايات المتحدة عزلتها التقليدية لتنتهج سياسة التورط المباشر عن طريق بنائها لأهم أحلافها العسكرية (الناتو) وهو حلف تجاوز في النظرة الأمريكية المفهوم التقليدي للحلف العسكري ليتحول إلى إطار سياسي مؤسسي يعكس عمق الالتزام الأمريكي بأمن واستقلال أوروبا الغربية ويجسد مضمون القيادة الأمريكية على العالم الغربي (gencher, 1992).

لقد تأسست العلاقات الأطلسية على معادلة قوامها أن الضعف الأوروبي يؤدي إلى قوة أمريكية، ولذلك أصبحت (الشراكة) وسيلة لتغطية هذا الضعف، فأوروبا المفككة والمنهارة بعد الحرب العالمية الثانية كانت ستسقط فريسة سهلة في أحضان الشيوعية لو لم يتأسس لأمريكا دور جديد في القارة حظي بقبول النخب السياسية والاقتصادية المهيمنة، ونجح تدريجياً في تأسيس مفاهيم جديدة في السياسة الأوروبية، أولها تخفيفه النزوع العسكري لدى القوى الأوروبية الرئيسية، واحتوائه للشكوك المتبادلة بين تلك القوى، مما سهّل للمرة الأولى انتقال أوروبا من الصراع إلى التعاون، ثم إلى التكامل.

لقد حققت الولايات المتحدة لأوروبا السلام والاستقرار، وحققت أوروبا للولايات المتحدة إيقاف المد الشيوعي، فكانت الشراكة حاجة متبادلة ولذا فإن الشراكة قد استمرت حتى بعد الحرب الباردة لأنها تحولت بذاتها إلى مصلحة، ولكن وفق أسس وأسباب مختلفة (سعد ناجي و حارث محمد، 2002).

وقد شهد التصور الأمريكي للشراكة مع أوروبا تحولاً مهماً بفعل عاملين أساسيين:

الأول: هو أن التحول في الرؤية الأمريكية لأوروبا تنامي خلال العقود الثلاثة الأخيرة بفعل التصاعد في ضغط المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في مناطق عدة بالعالم كما هو الحال في الشرق الأقصى والشرق الأوسط، والانكماش النسبي في تأثير الاتجاه الأوروبي على السياسة الأمريكية.

والعامل الثاني: مرتبط إلى حد كبير بالمفهوم الذي باتت تعكسه أوروبا الغربية في المنظور الأمريكي، فهي اليوم تمثل تحدياً اقتصادياً أخذاً بالتنامي، خاصةً وأنه مع نهاية الحرب الباردة أصبح من الممكن القول بأن تغييب التنافس لصالح مواجهة العدو لم يعد مبرراً مقبولاً بعد أن أخذت فلسفة التحالف تفقد مصداقيتها (سعد ناجي و حارث محمد، 2002)، الأمر الذي أصبح معه السياسة الأمريكية تنطلق من ثلاث رغبات تجاه أوروبا الغربية، الأولى: أن هذه القدرة الأوروبية الهائلة يجب أن لا تخضع لهيمنة سياسية منفردة يمكنها أن تنحرف بها بعيداً عن الأولويات والرغبات الأمريكية، وتعزز من قابليتها لتحويل مكونات القدرة الاقتصادية الكبيرة إلى قدرة عسكرية واستراتيجية تلغي جزءاً أساسياً من النفوذ العالمي للولايات المتحدة. والثانية: أن أوروبا يجب أن تظل شريكة للولايات المتحدة بالشكل الذي يسمح بتوجيه هذه الشراكة للوجهة التي تتفق مع المصالح الأمريكية أو على الأقل لا تؤدي إلى الإضرار بها. والثالثة: أن أمريكا تسعى إلى استغلال نفوذها العالمي في المناطق الحيوية (كشرق آسيا، والشرق الأوسط، والأميركيتين) لاحتواء أي نزوع لتوسيع النفوذ الأوروبي على حساب الولايات المتحدة. لقد ظهرت الوحدة الأوروبية في البداية كنهج تعاوني يخدم الرغبة الأمريكية، بدمج ألمانيا في المنظومة الغربية، والحيولة دون انبعاث الصراعات القديمة بما يوفر منفذاً لتهديد المصالح الأمريكية، وعندما تحولت هذه الوحدة إلى وسيلة فرنسية ثم ألمانية لمنح أوروبا مساراً في بعض الجوانب أخذت تصطدم بالموقف الأمريكي الذي بات يعتقد أن وحدة أوروبا تهدد وحدة الغرب ولم يخفي هنري كسينجر وزير الخارجية

الأمريكي الأسبق هذا الموقف حين قال " إن الوحدة الأوروبية لم تكن يوماً أحد أهدافنا بل هي وسيلة لتقوية العالم الغربي" (سعد ناجي و حارث محمد، 2002).

ومع إقرارها بأهمية صياغة استراتيجية واضحة في التعامل مع الكيان الأوروبي الموحد فإن السياسة الأمريكية تفضل التعامل بأسلوب العلاقات الانفرادية مع دول الدول الأوروبية نظراً للمزايا التي يوفرها لها هذا الأسلوب من خلال الاستفادة من تباين الرؤى بين تلك الدول (كحالة الحرب على العراق واحتلاله)، وبما يفتح أمامها من خيارات التأثيرات على التوازنات الإقليمية، ويقدر ما تسعى الولايات المتحدة للحيلولة دون تركز أدوات التأثير في يد دولة واحدة فإنها تلجأ أيضاً إلى توظيف طموحات الأطراف الإقليمية بما ينسجم مع مصالحها الخاصة (سعد ناجي و حارث محمد، 2002).

وعلى الرغم من وجود بعض الاتجاهات الأوروبية التي تهدف إلى كسر هذه الهيمنة الأمريكية فإن مستقبل الشراكة الأوروبية-الأمريكية سيتحدد أساساً في الخيارات الأوروبية على صعيد بناء البيت الداخلي، فالاتحاد الأوروبي لم يكتسب بعد سمة الكيان المتكامل المحدد الأبعاد، بل إنه خضع لعملية تطوير تمس هيكله التنظيمي، وحيزه الجغرافي، والانفلات من طوق الشراكة المشروطة بزعامة أمريكية ليس متاحاً لأوروبا حالياً لأنها ستواجه خيارات أمريكية مقابلة تتمثل أساساً باستغلال النفوذ الأمريكي في الباسيفيك والشرق الوسط لخلق تحالفات أمريكية بديلة يمكنها تطويق أوروبا. غير أن الرغبة في التحدي لم تمنع قوة الأحداث، وقضايا المنافسة التجارية والسيطرة الصناعية والسيادة الاستراتيجية أن تفرض نفسها وأن تدفع بالخلافات على السطح وأن يساعد عليها ما أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تمتلكه من مصالح مشتركة، وعملة موحدة واستقلال صناعي وديناميكية، ونجاح تكنولوجي وتوسع تجاري، كل هذه العوامل، سوف تؤخذ بشكل أكثر المواقف الأوروبية تجاه الولايات المتحدة.

وعلى هذا يستخلص البعض وفي إطار تقييمهم لمستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية من أن المصلحة (Interest) وليست (Desire) أو (Vision) هي التي ستؤدي عبر الحقتين القادمتين إلى منافسة عميقة بين جانبي الأطلسي وربما ضد إرادة طرفيها (السيد أمين، 2001). إلا أن الصدام القادم بين الطرفين الأمريكي والأوروبي سوف يحمل تشابهاً أقل مع كل الصدامات التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة، لذلك ستبقى المجابهة العسكرية منظوراً بعيداً. بمعنى ذلك أن التنافس سيكون من الناحية الاقتصادية، وهناك من الأدلة ما يكفي لذلك، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: التنافس بين البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي من أجل التحكم في النظام المالي العالمي. كذلك التنافس في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. إذ العديد من المهتمين ينظرون إلى المشروع المتوسطي الأوروبي على أنه محاولة لكسر طوق الهيمنة الأمريكية علاوة على كونه انعكاساً لمخاوف أوروبية من الانفراد الأمريكي في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، وإعلاناً عن تحفظ أوروبا تجاه هذا الانفراد (إكرام، 2000). مما سبق يمكن القول إن التنافس الأمريكي-الأوروبي يتسم في طبيعته بالملامح أو السمات الأساسية التالية (أنور محمد، 2005):

- 1- أنه تنافس بين دول كبرى ذات مصالح مشتركة الأمر الذي جعله في مستوى العقلانية بحيث كان مبنياً على قاعدة المصالح المشتركة وبعيداً عن قاعدة المصالح المطلقة.
- 2- إن هذا التنافس يدور في إطار تفاعل سلمي يحرص أطرافه على تجنب الاقتراب من نقاط التأزم. وبالتالي الابتعاد عن أي مظهر من مظاهر الصراع الساخن بمعنى عدم الوصول إلى المواجهة العسكرية بين أطرافه مهما كانت الأحوال، وهذا يعني أن حركية التفاعل في هذا التنافس يغلب عليه طابع المرونة والعقلانية وإدراك عواقب السلوكيات ذات الطابع الصراع.
- 3- من الناحية النوعية، فإن التنافس الأمريكي-الأوروبي تغلب عليه السمة الاقتصادية فيما يتعلق بالأهداف الجوهرية المرتبطة أساساً بالمصالح القومية.
- 4- من حيث المكان نجد أن التنافس الأمريكي-الأوروبي يدور في مناطق جغرافية ذات مواقع استراتيجية تحظى بأهمية بالغة في معترك السياسة الدولية كمنطقة الشرق الأوسط والساحل الأفريقي.
- 5- إن مظاهر التنافس تأخذ أنماط عديدة ذات طابع سلمي كتقديم المساعدات الاقتصادية لدول المناطق محل التنافس أو من خلال لعب دور الوساطة في حل النزاعات الإقليمية أو التدخل لحل أزمات التي تحدث في مناطق التنافس أو تقديم مقترحات أو مشاريع إقليمية ذات بُعد سلمي تعاوني.

المطلب الثالث: أبرز مناطق التنافس الأمريكي الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة:

المقصود بمناطق التنافس الأمريكي-الأوروبي هو الإطار الجغرافي الذي تبرز فيه مظاهر هذا التنافس. وقد تركزت أبرز مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة في أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا. ووفقاً لموضوع الدراسة فإننا سنعتبر عن مناطق التنافس الأمريكي-الأوروبي بعد الحرب الباردة بمنطقتي أفريقيا والشرق الأوسط كمثال على التنافس المحتدم بين الطرفين على سبيل المثال لا الحصر.

1- التنافس الأمريكي-الأوروبي في أفريقيا: هناك عاملان أساسيان وراء ظهور التنافس الأمريكي-الأوروبي في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل العامل الأول في اختفاء الخطر الشيوعي الذي كان يُشكّل فيها تهديداً للطرفين، بينما تجسد العامل الثاني في الأهمية الاقتصادية لأفريقيا إذ بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت عوامل التنافس تظهر بين الأوروبيين والأمريكيين في أفريقيان خاصةً بين الولايات المتحدة والعضو البارز في الاتحاد الأوروبي فرنسا.

فإذا كان النمط العام للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة يتسم بالعزلة وكف الأيدي عن التدخل في الشؤون الداخلية للقارة، إلا أن المتغيرات الدولية سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة (حمدي، 2001)، فالمتغيرات الدولية المختلفة التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين والتي أدت إلى ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد القائم على القطبية الأحادية أثرت بشكل كبير في توجهات السياسة الأمريكية في أفريقيا (سعدي، 2001). حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها في القارة الأفريقية خاصةً على المستوى الاقتصادي، حيث قامت بفتح أسواق جديدة في أفريقيا التي ترى فيها وجود فرص هائلة للاستثمار وتدفق الشركات الأمريكية وما يترتب على ذلك من تدفق للسلع الأمريكية عبر الأسواق الأفريقية (الشيما، 1998). كما أخذت اهتمامات الحكومات الأمريكية تتزايد بالقارة الأفريقية فيما يهدف إلى تحقيق مصالحها، وقد برز ذلك مع العام 1998 زيارة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية بيل كلنتون إلى أفريقيا والتي أطلق فيها مبدأ أو شعار "التجارة لا المساعدات" كسبيل إلى ازدهار القارة الأفريقية. وجاء إعلان هذا الشعار في إطار الجهود الأمريكية الرامية إلى تأسيس شراكة أمريكية-أفريقية جديدة تستطيع من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية فتح مداخل لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعمل على الحد من النفوذ الأوروبي، والانفراد بالنفوذ في القارة من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية (راوية، 2002). كما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق خلال جولته لعدة دول أفريقية للفترة 23 مارس إلى 2 أبريل 1998 من أنه: "أن الأوان أن يضع الأمريكيون أفريقيا الجديدة على قائمة خريبتهم" (محمد، 2004).

كما سبقت هذه الزيارة تصريحات أمريكية منذ عام 1995 تؤكد نيتها في الدخول للقارة الأفريقية إذ أعلن وزير التجارة الأمريكي في العاصمة السنغالية دكار في شهر مايو 1995 " أن الولايات المتحدة تركت أفريقيا فترة طويلة جداً لفرنسا، لكنها من الآن ستبدي مقاومة كبيرة حيال شركاء القارة التقليديين نظراً لما تحويه القارة من فرص اقتصادية واستثمارية متعددة" (نيفين، 2000).

واستناداً إلى القدرات النفطية لبعض دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا فإن نفط المنطقة بات يحظى بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، إذ اعتبر والتر كانشتاينر مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية الأسبق أنه " بات يشكّل مصلحة قومية استراتيجية" (نجلاء، 2010).

أهم دوائر التحرك الأمريكي في أفريقيا ما يلي:

1- منطقة البحيرات العظمى: حيث تسعى الولايات المتحدة لتحقيق هدفين أساسيين في المنطقة هما: إعادة الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا، والتدخل في أزمات وقضايا المنطقة تحت مبررات مختلفة.

2- منطقة القرن الأفريقي: وهي منطقة تحظى بأهمية بالغة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تأمين وجودها الدائم في المنطقة، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع حكومات دولة المنطقة خاصة مع إثيوبيا (حمدي، 2001).

وفي هذا الصدد فإنه يمكننا أن نلتصم أهداف التحرك الأمريكي من خلال التركيز على مناطق إقليمية معينة واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة على المستوى الجهوي (عبد الحميد، 2002).

3- منطقة الساحل الأفريقي: فبعد أن كانت مهمشة لعقود طويلة تشهد هذه المنطقة اهتماماً دولياً متزايداً من طرق القوى الكبرى وتنافساً محموماً للحصول على موطن قدم فيها، فالولايات المتحدة وفرنسا وحتى الدول الآسيوية مثل الصين (وإن اقتصر دراستنا على التنافس الأمريكي الأوروبي كونهما الفاعلين الأبرز في المنطقة)، تتبارى في المنطقة التي تتوافر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمعاً للآخرين (عاشور، 2015). وتبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات التنافس الدولي، وإن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بنائها التحتية فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى وتحت رحمة آلياتها الاستنزافية (جميلة، 2014). وفي مقابل تزايد هذه الاهتمامات والنشاطات الأمريكية في القارة الأفريقية ككل بعد انتهاء الحرب الباردة، تزايدت أيضاً الاهتمامات الأوروبية بأفريقيا، خاصة وأن أوروبا ترتبط بعلاقات تقليدية تاريخية مع الدول الأفريقية ترجع إلى فترات السيطرة الاستعمارية الأوروبية في القارة الأفريقية، فقد وجدت هذه الدول الأوروبية أنها أصبحت في مواجهة التحديات ومخاطر الهيمنة الأمريكية المتزايدة، لذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية على عدة مستويات، وفي عدة أبعاد فعلى المستوى الاقتصادي تتعدد أطر التعاون ومن أهمها:

1- إطار اتفاقيات لومي: والتي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء وتشمل اتفاقيات لومي أربع اتفاقيات تنموية. بيد أن دول الاتحاد الأوروبي عملت في عام 2000 من خلال اتفاقية كوتونو، على إدخال عناصر جديدة من خلال طرح الحوار السياسي، وحل الصراعات كمبادئ أساسية في اتفاقيات التعاون الأوروبي الأفريقي (محمود، 2000).

2- الشراكة الأوروبية المتوسطية: وينطلق هذا الإطار من أسس مؤتمر برشلونة 1995م الذي وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا. ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية (محمد س، 1999). وقد عُد هذا المشروع معبراً عن التنافس الأمريكي-الأوروبي في القارة لأنه اصطدم مع تأييد الولايات المتحدة لمشروع الشرق الأوسطية.

كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي-فرنسي، حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو 1998 م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغربية مع دول المغرب العربي الثلاث (المغرب، تونس، الجزائر) تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية مع هذه الدول، كما يتبين لنا شدة التنافس الأمريكي-الفرنسي على المنطقة من خلال مزاحمة الولايات المتحدة لفرنسا صاحبة السبق الاستعماري إلى المنطقة، والتي تعد من أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بأفريقيا لارتباط مصالحها بها، وذلك من خلال الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على القارة الأفريقية عموماً، وعلى منطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص منذ أحداث سبتمبر 2001 (سعيد، 2002).

ما سبق يتضح لنا شدة التنافس الأمريكي-الفرنسي على القارة الأفريقية من خلال مزاحمة الولايات المتحدة لفرنسا صاحبة السبق الاستعماري إلى المنطقة، وذلك من خلال الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على القارة الأفريقية عموماً، وعلى منطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص منذ أحداث سبتمبر 2001 (نازلي، 1991). في إطار سعيها المتواصل في بسط نفوذها على كل مناطق العالم التي تحتوي على الموارد الطبيعية المهمة، ومصادر الطاقة وبالأخص البترول (شريف، 2018).

3- التنافس الأمريكي-الأوروبي في الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق الحيوية ذات الأهمية الجيوبولتيكية والاستراتيجية في العالم، وهي تتوسط قارات العالم الثلاث "آسيا أفريقيا أوروبا" تتضارب فيها المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والعالمية، وما يتفرغ عنها من تناقضات على مختلف الأصعدة (جمال مصطفى، 2002). هذه المنطقة بالذات تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية إلى جانب أهميتها في المواصلات العالمية، إضافةً على ما تحظى به من أهمية تاريخية. خاصة فيما يتعلق بالأمكن المقدسة الموجودة فيها، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى، ويشمل الشرق الأوسط كلا من إيران والعراق والجزيرة العربية وتركيا وسوريا وفلسطين ومصر، ويزيد البعض عليها كلاً من باكستان وأفغانستان (عبد القادر، 1998).

ويمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط قد تبلورت في صيغة أهداف ومصالح، وتنوعت الأساليب المتبعة لتحقيق تلك الأهداف والمصالح وتأتي في مقدمة هذه الأهداف والمصالح تأمين النفط للولايات المتحدة وحلفائها، وضبط سعره، واستمرار تدفقه، وقد لجأت الولايات المتحدة في سبيل تحقيق هذه الأهداف والمصالح إلى استخدام العديد من الوسائل والأساليب السياسية والعسكرية والاقتصادية، أبرزها سياسة الاحتواء، وسياسة حافة الهاوية، وسياسة الرد المرن، وسياسة الاجماع الاستراتيجي. كما لجأت إلى التدخل والتواجد في المياه المحيطة بالمنطقة من خلال الأسطولين (الخامس والسادس)، ومن خلال القواعد البحرية المنتشرة في المنطقة وغيرها من الأساليب التي تدل على أن المنطقة تحظى باهتمام كبير في السياسة الأمريكية (جمال مصطفى، 2002).

ويمكن القول إن ثوابت السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تنطلق من المقاصد والأسس التالية (ماجد، 1998):

- 1- عدم السماح بوجود أي قوة دولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- 2- ضمان التحكم في منابع النفط وممراته في منطقة الشرق الأوسط.
- 3- التأثير في مجرى الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية بالمنطقة.
- 4- ضمان أمن إسرائيل ودعم تفوقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط.

أما على الجانب الأوروبي فقد تزايد الاهتمام المباشر بمنطقة الشرق الأوسط إثر المتغيرات الدولية التي شهدتها العالم نهاية القرن العشرين التي دفعت الدول الأوروبية إلى تقديم مشروع موازٍ أو بديل يأخذ في الحسبان مكانة أوروبا الدولية، باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية لا يمكن تجاهلها، كما أن هذه المبادرة الأوروبية للتعاون المتوسطي جاءت لتحقيق عدة أغراض منها: تعزيز مكانة أوروبا اقتصادياً وسياسياً، وفتح الأسواق المتوسطية أمام المنتجات الأوروبية، وتأمين وصول المواد الأولية خصوصاً النفط من الدول المتوسطية إلى أوروبا (مصطفى عبد الله، 2000).

لقد سعت الدول الأوروبية وعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي والإقليمي إلى طرح تصوراتها الخاصة بمستقبل هذه المنطقة، لذلك وجد المشروع " الشرق الأوسطي " منافساً له في المشروع " المتوسطي " الذي طرحته الدول الأوروبية بهدف " شراكة أوروبية- متوسطية " تجسد علاقات مستقبلية متينة، عبر إقامة شراكة تشمل كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والثقافية، ولتشكل محاولة في مواجهة التفرد الأمريكي للمنطقة، علاوة على كون المشروع الأوروبي جاء كرد فعل جدي علة تهميش المشاركة الأوروبية في بناء الشرق الأوسط، وكمنفذ لإنقاذ الطموح الأوروبي الشامل لبلورة صوت أوروبي موحد ومؤثر (أنور محمد، 2005).

المبحث الثاني: محددات التنافس الأمريكي الأوروبي

المقصود بمحددات التنافس الأمريكي-الأوروبي هنا هو تلك العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر في مسار هذا التنافس سواءً بزيادة حدته أو بتقليلها، وبالتالي فإنه في هذا الصدد يمكن التحدث عن ثلاثة محددات رئيسية تؤثر بشكل أو بآخر على مجرى العلاقة بين الطرفين الأمريكي و الأوروبي وهي المحدد السياسي، والمحدد الاقتصادي والتجاري، والمحدد العسكري.

المطلب الأول: المحدد السياسي الدولي:

بعد أقول نظام القطبية الثنائية وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت تتعامل مع معطيات البيئة الدولية وفقاً لرؤيتها ومصالحها وبما يتلاءم مع استراتيجيتها وأهدافها في السياسة الدولية دون أن تضع أي اعتبار لمصالح شعوب الدول الأخرى (زايد عبد الله، 2003).

كما أظهرت عدد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولي والإقليمي اختلاف في الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، كان الصراع في البوسنة شهادة على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوروبية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، واختلّفوا كذلك مع الولايات المتحدة الأوروبية حول قضايا السلام في الشرق الأوسط (مظفر، 2003)، لذا فإن أوروبا جادة بالفعل لأن تلعب دوراً مستقلاً عن الهيمنة الأمريكية ويؤكد ذلك الآن، وجود العديد من النزعات الاستقلالية لدى الكثير من دولها (السيد أمين، 2001)، ونستشف من هذا أن التنافس

الأمريكي-الأوروبي سوف يتزايد خلال السنوات القادمة، وهذا التنافس لا يمكن أن يفصله عن تنافسهما على الترتيبات الدولية (peter, 1997).

وفي الوقت الذي نجد فيه الاتحاد الأوروبي يدعو إلى السلام وإغلاق باب الصراعات (محمد محمود، 1997)، نجد الولايات المتحدة تفضل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة في معالجة القضايا والأزمات الدولية (زايد عبد الله، 2003).

فالطرفين يتفقان قليلاً ويتناقض فهم كل منهما للآخر باطراد فما أن يصبح الأمر متعلقاً بتحديد الأولويات القومية، بتعيين مصادر التهديد، وتشخيص التحديات، ووضع أطر السياسة الخارجية والدفاع عنها حتى تسارع الولايات المتحدة وأوروبا إلى الافتراق، " فالولايات المتحدة تلوذ بالقوة على نحو أسرع، وتتحلى، مقارنةً بأوروبا، بقدرٍ من الصبر والدبلوماسية. فالأمريكيون، عموماً يرون العالم قسمين، الخير والشر، والأصدقاء والأعداء، في حين يرى الأوروبيون صورة أكثر تعقيداً وتركيباً. فعند تصديهم لخصوم حقيقيين أو محتملين يُفضّل الأمريكيون سياسة القسّر بدلاً من الإقناع، مغلبين العقوبات الزجرية على أشكال الإغواء بسلوكٍ أفضل، ومرجحين كفة العصا الغليظة على كفة الجزرة. يميل الأمريكيون إلى توخي الحسم النهائي في الشؤون الدولية: يريدون رؤية المشكلات محلولة ومنايع التهديد مُجفّقة. وبالطبع فالأمريكيون أقل استعداداً للعمل بالتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف مشتركة، وإنهم أقل ميلاً إلى العمل عبر المؤسسات الدولية الشبيهة بالأمم المتحدة، وأكثر استعداداً للتحرك خارج هذا القانون عندما يجدون ذلك ضرورياً أو مفيداً فحسب وعلى النقيض من ذلك يصر الأوروبيون على أنهم يقاربون المشكلات بقدرٍ أكبر من التمييز والمهارة. يحاولون التأثير في الآخرين عبر أساليب المكر والمداورة. إنهم أقدر على تحمل الفشل، وأوسع صدرًا عندما لا تؤتي الحلول ثمارها سريعة. نجدهم، يؤثرون الحلول السلمية للمشكلات، مفضلين التفاوض، والدبلوماسية، والإقناع على أسلوب القسّر. ونجدهم أسرع في اللجوء إلى الاستجداء بالقانون الدولي، وبالرأي العام للفصل في النزاعات. أنهم يحاولون توظيف العلاقات التجارية الاقتصادية لتوثيق الروابط بين الدول والأمم " (روبن، 2004).

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي والتجاري:

على الرغم من وجود ارتباط اقتصادي وثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإن دوافع المصالح القومية تؤدي بشكل أو بآخر إلى ظهور نوع من التنافس ذي الطبيعة اقتصادية بين الطرفين، فقد ضاعف اتجاه الاقتصاد العالمي إلى العولمة وحرية الأسواق من درجة التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل عدد من الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن كلا الطرفين يتحركان نحو صراع لا مصالح فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية (السيد أمين، 2001). ويذكر في هذا المقام وجود قضية رئيسية متعلقة بالتجارة، والتي دارت حول صناعة الطائرات الإيرباص، وجهود بعض بلدان الاتحاد الأوروبي على الحصول على حيزٍ أكبر من المشاركة في السوق العالمية التقليدية للطائرات التجارية، وهي السوق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية (جون فان، 1992).

وفي إطار الحديث عن المحدد الاقتصادي يمكن الإشارة أيضاً إلى ظهور العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " العام 1999م، وما ترتب عليه من تزايد لعوامل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، إذ رأى البعض عند ظهور هذا العملة وتداولها بشكل رسمي أنها ستكون منافساً قوياً لـ " الدولار الأمريكي "، وأن هذه المنافسة سوف تتوقف على مدى نجاحات الدول الأوروبية في تنمية حجم تجارتها إلا أن الخبراء وفي أسوأ تقدير يرون أن " اليورو " سوف يحد من الهيمنة الأوروبية على الاقتصاد الدولي في الجبل الطويل، إذ قام الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراته و وارداته بالعملة الأوروبية الموحدة " اليورو "، كما أن تسوية تعاملات الاتحاد الأوروبي الخارجية باليورو بدلاً من الدولار أدى إلى زيادة الطلب على " اليورو " خاصة من الدول التي تعتبر في نظر الاتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول كما هو أغلب دول جنوب البحر المتوسط (سنية، 2002).

وهناك محدد آخر للتنافس بين الطرفين من الناحية التجارية يتمثل في التجارة الإلكترونية، فقد بدأ التنافس بين الطرفين في هذا المجال إذ أقرت دول الاتحاد الأوروبي مبدأ إلزام الشركات الأوروبية بعدم نقل أية معلومات خاصة بعملائها إلى دول غير أوروبية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية إلا في ظل إجراءات محددة، وهو ما أثار حفيظ الأخيرة التي رأت أن هذا الإجراء سيعرقل نشاط شركاتها في القارة الأوروبية التنافس الأمريكي الأوروبي، إلى جانب ذلك اقترح الاتحاد الأوروبي

بفرض قيمة مضافة على التجارة الالكترونية، وقد لاقى هذا الاقتراح انتقاداً شديداً من الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها ترد على هذه الإجراءات الأوروبية بحزمة من القرارات بتقديم مشروع قانون للكونغرس الأمريكي يمنع الشركات الأجنبية، ومنها الأوروبية المملوكة للحكومات، من شراء امتيازات تشغيل الهاتف بالولايات المتحدة. هذا القانون أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي وطالب الرئيس الأمريكي بالتدخل لمنع إقرار هذا القانون، وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن حماية المعلومات إلا أن الخبراء يرون بأن المستقبل سيشهد خلافًا شديداً بين الطرفين في اقتسام المصالح في هذا المجال من التجارة الالكترونية (أنور محمد، 2005).

ونشير أيضاً إلى قضية هامة أحدثت الكثير من الخلافات بين الطرفين ألا وهي قضية الصلب إذ قام الاتحاد الأوروبي والعديد من الأطراف الدولية معه بتقديم دعوى إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) تستند إلى عدم شرعية الرسوم الجمركية (البالغة 30% على واردات الصلب من الخارج) التي فرضتها الولايات المتحدة عام 2002م على واردات الصلب (مها، 2002).

وإلى جانب هذه العوامل الأساسية التي تحرك إمكانية الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين هناك المشاحنات التي تفرض نفسها على صراعات قادة الجانبين، مثل الاختلاف حول قيود أوروبا على اللحوم الأمريكية، والنزاع الأوروبي-الأمريكي حول تجارة الموز (محمد سيد، 1996).

المطلب الثالث: المحدد العسكري:

الواقع يشير إلى أن الجهد الأوروبية لبناء قوة أوروبية ذات قدرات دفاعية رفيعة المستوى لا ينسجم مع الرؤية الأمريكية الهادفة إلى جعل القوة الأوروبية مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الناتو، فالولايات المتحدة تخشى أن تكون أوروبا الموحدة ذات القوة الدفاعية الذاتية أقل إذعائاً للسياسة الأمريكية سواء داخل حلف الناتو أو خارجه (السيد أمين، 2001). خاصةً وأن هناك بعض الأصوات الأوروبية التي تنادي باستقلالية السياسة الأوروبية عن السياسة الأمريكية لعل أبرزها ما يظهر بوضوح في سياسة فرنسا التي تبنّت منذ بداية تشكيل حلف الناتو سياسة شبه مستقلة تعارض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الحلف (أنور محمد، 2005). على الجانب الآخر يبقى الهدف الأمريكي في تحويل حلف الناتو "الأطلنطي" إلى أداة عسكرية وأمنية قادرة على تثبيت قيادة الولايات المتحدة على العالم، ويقتضي ذلك تذليل العقبات مع الشركاء الأوروبيين، بالضغط أحياناً وبالتعاون الأمني والاقتصادي أحياناً أخرى (عدنان السيد، 2009).

الخاتمة

بعد التحليل الذي قمنا به في مختلف مراحل هذه الدراسة فإنه يمكننا استخلاص بعض النتائج بخصوص موضوع طبيعة التنافس الأمريكي-الأوروبي ومحدداته خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن أبرز وأهم هذه النتائج:

1- تعتبر ظاهرة التنافس الدولي من الظواهر السائدة والتي تُسَيِّر العلاقات الدولية في وقتنا الحالي، نظراً لتقاطع المصالح وتعارضها في كثير من المجالات فتضارب المصالح يحتم سيادة التنافس في علاقة أي أطراف دولية والتي تتميز بتنافس درجة الصدامات العسكرية المباشرة، الذي يرجع سببه الأساس إلى سيادة المتغير الاقتصادي وتَحَكُّمِه في أولويات ومصالح الدول، كما تعتبر العلاقات الأمريكية-الأوروبية النموذج الأمثل لدراسة التنافس الدولي بين القوى الكبرى التي لا يمكن بحال من الأحوال أن تصل إلى الصدام المسلح. إذ يتجلى لنا ذلك في حرص الطرفين الأمريكي والأوروبي تفادي الوصول إلى مراحل التوتر الحاد. فالتنافس في العلاقات الأمريكية-الأوروبية هو حالة طبيعية في العلاقات الدولية عموماً.

2- أثارت كل التحولات والتغيرات التي شهدتها العقد الأخير من القرن الماضي مخاوف القوى الأوروبية من تزايد الهيمنة الأمريكية على العالم، الأمر الذي أبدى خلاله الأوروبيون عموماً الحد الأقصى من القلق إزاء هذه الهيمنة الأمريكية وهذا ما يفسر ظهور محاولات جادة من جانب الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لخلق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى فتح المجال أمام ظهور تنافس في علاقة الطرفين الأمريكي والأوروبي في مناطق عديدة من العالم (وإن كان التنافس على صعيد المستوى الاقتصادي والتجاري دون المستويات الأخرى كالعسكرية وغيره). وفي هذا الإطار ظهرت ملامح التنافس بين الطرفين الحليفين الأمريكي والأوروبي حول مناطق عديدة في العالم خصوصاً تلك المناطق

التي تركز بها الموارد الاقتصادية بكثرة وعلى رأسها النفط، فكانت مناطق كالشرق الأوسط والساحل الأفريقي بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية من أبرز المناطق التي عُدَّت مسرحاً للتنافس العالمي بين الدول الكبرى، وبالذات بين الحليفين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

3- محاولة كل طرف من أطراف الدراسة ذات العلاقة صياغة وبلورة مصالحه العليا عن طريق طرح مشاريع ذات سمة تنسجم ومعطيات الوضع الدولي الجديد، الأمر الذي ساهم في بروز تنافس حقيقي بين هذين القطبين للسيطرة على عدد من المناطق الغنية بالموارد بالعالم والاستئثار بمواردها الاقتصادية وخاصة النفط. كما حدث بمنطقة الشرق الأوسط إذ سعت الدول الأوروبية وعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي والإقليمي إلى طرح تصوراتها الخاصة بهذه المنطقة، لذلك وجد "المشروع الأوسطي" منافساً له في "المشروع المتوسطي". الذي طرحته الدول الأوروبية بهدف تحقيق شراكة أوروبية-متوسطية وليشكل محاولة في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وكرد فعل على الإصرار الأمريكي على الانفراد بمقدرات منطقة الشرق الأوسط، علاوةً على كون المشروع الأوروبي جاء كرد فعل جدي على تهميش المشاركة الأوروبية في بناء الشرق الأوسط.

4- على الرغم من أن اختلاف الأهداف وتضارب المصالح بين الدول كثيراً ما يؤدي إلى الحرب، فإن تضارب المصالح بين الدول الكبرى، في هذا العصر يتم في نطاق لا يصل إلى درجة الحرب بحكم مقتضيات المصلحة المشتركة في البقاء، عليه فإن طبيعة التنافس الأمريكي-الأوروبي يتسم كذلك بالطابع السلمي ويتحدد بشكل رئيسي في المجالات الاقتصادية فهو تنافس بين قوى كبرى تربطها تحالفات عسكرية استراتيجية وقيم مشتركة، وبالتالي فهو لا يرقى إلى مستوى الصراع أو للمزيد من التأزم في علاقة الطرفين الحليفين.

قائمة المصادر

الكتب العربية:

عبد الرحيم، إكرام (2000). السوق شرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك. مركز الحضارة العربية القاهرة. شلبي، السيد أمين (2001). التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة. عالم الكتب القاهرة. جمال مصطفى، عبد الله السلطان (2002). الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. دار وائل للنشر والتوزيع عمان. كينج، روبرت (2004). عن الفردوس والقوة OF PARADISE AND POWER: أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد، ترجمة: فاضل، جكتر (2004). شركة الحوار الثقافي لبنان. الصمد، رياض (1986). العلاقات الدولية في القرن العشرين "تطور الأحداث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية" ط2. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. فهمي، عبد القادر (1998). النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق الأوسط. دار وائل للنشر عمان.

السيد حسين، عدنان (2009). "التوسع الأطلسي". مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. طه مهدي الدوري، عدنان (1997). "العلاقات الدولية المعاصرة" ط2. منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس. هلال، على الدين (1988). "العرب والعالم". مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. عبد الله خشيم، مصطفى (2000). "الشراكة الأوروبية-المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة". معهد الإنماء العربي بيروت.

محمود محمد مصطفى، نادية (1986). "أوروبا والوطن العربي" ط8. سلسلة الثقافة القومية. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

تشومسكي، ناعوم (2004). "أوهام الشرق الأوسط". ترجمة. قهبي، شيرين (2004). دار الشروق الدولية القاهرة.

الكتب الأجنبية:

Bernard, Reich. (1977). "Quest for pace". New Jersey Transaction Books.

Documents on America's foreign relation. (1958). council on foreign relation New York.

Hans Dietrich, Gencher.(1992)."Towards an Overall Strategie" vol61. Foreign Affairs.
 Peter, Uantlam L .(1997)." LaRussie et La securite Europeene . incidences sur la Politique Occidental .
 institute d etudes de securite Pavis. Fevrier.

الدوريات (المجلات والصحف):

- صبري عبد الله، إسماعيل.(1974). " العلاقات الأوروبية الأمريكية وحرب أكتوبر". السياسة الدولية، (35)10
 على عبد العزيز، الشيماء .(1998). "أهداف جولة كلنتون في أفريقيا". السياسة الدولية، (133) 34
 علاق، جميلة. (2014). "استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء. مجلة العلوم الاجتماعية جامعة
 قسنطينة الجزائر.
 اودينارين، جون فان.(1992). " التكامل الأوروبي حسبما تراه الولايات المتحدة الأمريكية"، ترجمة
 الحفناوي، نجوى. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية الصادرة عن اليونسكو، (131)
 عبد الرحمن، حمدي.(2001). "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة". السياسة الدولية،
 (144).
 توفيق، راوية .(2002). "المشروطة السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا". دراسات مصرية أفريقية،
 (6) . جامعة القاهرة.
 عبيد الله مصباح، زايد.(2003). " أزمة الاخلاقيات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد"، دراسات شرق أوسطية ،
 (13)4
 ناجي جواد، سعد و محمد حسن، حارث.(2002). " الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية -الأوروبية"، دراسات شرق
 أوسطية، (18) 6
 عكاشة، سعيد.(2002). " المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خريشات في جدار صلب (رؤية عربية)"، السياسة
 الدولية، (148) 38
 محمود الفقي، سنية.(2002). " التأثيرات الدولية على الصعيد العالمي"، السياسة الدولية، (148)
 فاضل محمد مصطفى، شريفة.(2017). "التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية: 2010-2017"، جامعة
 مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (1)
 الصنهاجي، عبد الحميد.(2002). "أي مستقبل لأفريقيا؟"، السياسة الدولية، (149) 38
 حجاج، كريم.(1997). "ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم"، السياسة الدولية،
 (127) 33
 قشي، عشور.(2015). "التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي": دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات
 التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية لبنان، (46).
 كيالي، ماجد.(1998). "المشروع الشرق أوسطي" أبعاده-مركزاته-تناقضاته": دراسات استراتيجية، مركز الإمارات
 للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، (13) .
 سالمان، محمد .(1999). " الشراكة المتوسطية: الأبعاد والتحديات"، السياسة الدولية، (138)35
 سيد أحمد، محمد .(1996). "التكامل والتناوب في البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الدولية، (124)32
 محمود الإمام، محمد.(1997). " اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، بحوث اقتصادية عربية، (7)
 الطالب، مظفر.(2003). " الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي الجديد"، دراسات شرق أوسطية، (12)4
 أبو العينين، محمود.(2000). "العلاقات الأوروبية-الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، (140) 36
 محمود مصطفى، ممدوح .(1972). "أوروبا الغربية والسيطرة الأمريكية، الطليعة"، (10)
 سراج الدين، مها.(2002). " قضية الصلب ومنظمة التجارة العالمية"، السياسة الدولية، (149)38
 غالب أحمد، ميهوب.(2002). "الشرق أوسطية: الدلالات والتطورات المحتملة"، دراسات شرق أوسطية، (8)3.
 معوض أحمد، نازلي.(1991). "سياسات الجماعة الأوروبية تجاه دول العالم الثالث في الثمانينيات"، الفكر الاستراتيجي
 العربي، (36)

الأفندي، نزيهة. (1975). "رياح التغير في العلاقات الأوروبية الأمريكية"، السياسة الدولية، 11(41)

الندوات والتقارير:

محمد مرعي، نجلاء. (2010). "الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا"، التقرير الاستراتيجي، (9).
 حلیم، نیفین. (2000). "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا"، في أعمال ندوة العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية جامعة القاهرة.

الرسائل العلمية:

محمد أبو جناح، أنور. (2005). "التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة" [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة المرقب.
 شعيب، محمد. (2004). "العلاقات العربية الأفريقية أبعادها وآفاقها المستقبلية" [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة المرقب: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية زليتن.